خطاب الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في الندوة الدولية عن المستعمرات الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة *

واشنطن، ١٩٨٥/٤/٢٢

أيتها السيدات، أيها السادة،

إسمحوا لي أن أشكر الولايات المتحدة تمكيننا من إقامة هذه الندوة في هذه العاصمة الكبرى. كما أتوجه بالشكر أيضاً إلى منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية وكل المنظمات غير الحكومية الممثلة هنا.

كما أتوجه بمشاعر الامتنان إلى كل الشخصيات البارزة التي تفضلت بدعم هذه الندوة بحضورها معنا اليوم، سواء منهم رجال السياسة أو الجامعيون البارزون الذين سيثرون النقاش بمساهماتهم القيمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يأتي انعقاد هذه الندوة الدولية في وقت تجتاز فيه منطقة الشرق الأوسط ظروفاً عصيبة بسبب الأحداث الخطيرة التي تتوالى فصولها، والتي تهدد بمضاعفات محلية وإقليمية ودولية يصعب التكهن بأبعادها المختلفة.

ولئن كانت التطورات تأخذ أشكالاً متعددة في بعض مناطق الشرق الأوسط، فإن التركيز على موضوع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وما تنطوي عليه من احتمالات ومخاطر، يعود السبب فيه إلى حقيقة أولية هي أن أكبر خطر يهدد السلام في المنطقة يكمن في السياسة التوسعية الاستيطانية التي تترجمها إسرائيل الآن في صيغة توسيع رقعة المستعمرات الجديدة، وتكثيف المستوطنات القديمة.

وهذه المستوطنات، كما تعلمون، ليست مجرد منشآت وأبنية قائمة، بل هي في الحقيقة وقبل كل شيء، تعبير عن نهج توسعي يستهدف أساساً ثلاثة أمور:

- الأمر الأول هو ضم المزيد من الأراضي العربية، وما يستوجبه هذا من اقتلاع الأهالي ومصادرات وأعمال قمع تتعرض لها المناطق المحتلة بدون انقطاع، مع ما يستتبع ذلك من تغيير للتركيبة الديمغرافية لتلك الأراضي.
- الأمر الثاني الذي يسعى له النهج التوسعي الإسرائيلي هو استباق أية محاولة تهدف إلى تثبيت حقوق الشعب الفلسطيني وفي طليعتها حقه في تقرير مصيره على أرضه. وبذلك فإن نشر

* **المصدر:** شؤون عربية، تونس، ع ٤٣ (أيلول ١٩٨٥)، ٢٦٧–٢٧١.

المستوطنات وظيفته الأصلية البعيدة المدى إنما هي شطب الشعب الفلسطيني كشعب له حقوقه الوطنية الثابتة من الخارطة السياسية للمنطقة.

– أما الأمر الثالث الذي ترمي إليه عملية التوسع الاستيطاني فهو استخدام ورقة المستوطنات كأداة لتعطيل أي حل سياسي للمشكلة لا يقر بالسيادة الكاملة لإسرائيل على الأراضي المحتلة. وكأن إسرائيل تقول من خلال المستوطنات أنها لا ترضى عن الاستسلام بديلاً، مع إصرارها على تسمية الاذعان "بالسلام".

من هنا جاءت فكرة هذه الندوة لغرض التأكيد على ما تنطوي عليه سياسة الاستيطان من مخاطر لا فقط على المنطقة، بل أيضاً على مستقبل الأمن والسلام الدوليين.

حيال هذا الأمر الواقع، لا بد من لفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المخاطر ودعوته للقيام بمسؤولياته إزاء استفحال هذه الظاهرة لمنعها من التحول إلى حالة مستعصية تهدد فعلاً السلام والأمن الدوليين.

إن عدم امتثال إسرائيل للقرارات الدولية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالذات، يشكل أمراً في منتهى الخطورة، لأنه يفسح المجال لقيام شريعة الغاب. فنحن إذ نتمسك بالأمم المتحدة، فإنما لنعبر عن ترجيحنا لخيار السلام الذي أكده مؤتمر فاس، في إطار الإجماع العربي.

أيتها السيدات، أيها السادة،

كلمة عن الجولان،

هل توجد في العالم المعاصر دولة تقحم مواطنيها، عنوة، عبر أراضي دولة أخرى، وتنشئ المستعمرات والمدن داخل حدود تلك الدولة، وتحشد المواطنين الوافدين من دول أجنبية لإسكانهم في هذه المستعمرات والمدن، وتتلقى التبرعات من مؤيديها في الخارج، لتوسيع نطاق استعمارها لأراضي الدولة المجاورة، وتصدر طوابع بريدية تحمل رسوم المستعمرات داخل هذه الأراضي، وتنظم الزيارات لشخصيات عالمية، سياسية وصحافية وفنية، للتجول في الأراضي المحتلة. وتأتي وفود تمثل مؤسسات ومنظمات أجنبية من أجل التخطيط لبناء وتمويل المزيد من المستعمرات في هذه الأراضي المحتلة؟

هذا ما تفعله بالضبط إسرائيل في الجولان الذي هو أرض سورية في نظر القانون الدولي.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ما نقوله نحن عن المستعمرات، اقتنعت به جميع دول العالم باستثناءات محدودة جداً.

ولا نشير هنا، فقط، إلى ما صدر من قرارات عن السواد الأعظم من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولسنا نشير فحسب إلى مواقف الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن باستثناء عضو واحد. ولكننا

نشير بصورة خاصة إلى مواقف أقرب الدول، قيماً ومصلحة، وصداقة، إلى الولايات المتحدة، أعني دول أوروبا الغربية.

ولقد عبرت هذه الدول في بيان البندقية عام ١٩٨٠ عن اقتناعها وهنا أقتبس كل الاقتناع بأن المستعمرات الإسرائيلية تشكل عائقاً خطيراً لمسيرة السلام، وأن المستعمرات الاستيطانية والتغييرات السكانية والعقارية في الأراضي المحتلة غير شرعية في نظر القانون الدولي.

وعادت هذه الدول لتؤكد في بيان بروكسل سنة ١٩٨٣، أن المستعمرات الإسرائيلية تتعارض مع القانون الدولي، وتمثل عقبة متنامية أمام جهود السلام.

أما الموقف الأمريكي إزاء هذا الموضوع فقد تميز بعدم الثبات. فقد اعتبرت هذه المستوطنات غير شرعية في عهد الرئيس كارتر. ثم أصبحت في أول عهد الرئيس ريغن مجرد "عوائق في طريق السلام". وهي اليوم لا هذا ولا ذاك.

إن ما تعمد إليه الإدارة الأمريكية من غض الطرف عما يجري في الأراضي المحتلة من مصادرة وتوطين، فضلاً عما يجري في جنوب لبنان من عسف وانتهاك للقوانين الدولية، على يد القوات الإسرائيلية، إن ذلك يثير قلقاً عميقاً لدى جميع أصدقاء الشعب الأمريكي المعجبين بحيويته وبعمق إيمانه بالعدل والحرية والمساواة خاصة داخل أمتنا العربية.

ذلك أن الدعم الأمريكي الذي تجلى مرات عديدة في استعمال حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن التي تدين إسرائيل أو حتى التي تنطوي على مجرد الشجب، هذا الدعم الأمريكي أعطى الدولة الصهيونية الدرع الواقعي كي لا تعير الهيئة الدولية وقراراتها أي اهتمام وكان أيضاً عاملاً القدوة والحافز كي تواصل إسرائيل التمادي في عدوانها على البلدان العربية.

والذي يدعو إلى مزيد القلق أن الولايات المتحدة التي تعودت تطعيم دعمها الديبلوماسي بالمساعدات السخية العسكرية والاقتصادية، صعدت في السنوات الأخيرة من نوعية وحجم معونتها. فلأول مرة في تاريخ العلاقات بين الجانبين تبادر الولايات المتحدة لا فقط إلى مضاعفة المساعدات، بل إلى تحويلها بكاملها إلى عطاء لا يستوجب الرد ولا التسديد.

ولأول مرة في تاريخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية يعقد الطرفان اتفاقية التعاون الاستراتيجي بينهما، مع كل ما تنطوي عليه هذه الاتفاقية، من عوامل المؤازرة لإسرائيل وسياساتها العدوانية.

ولا يقف الأمر عند هذا، إذ نحن الآن على بعد أسابيع قليلة من إعلان البدء بتنفيذ اتفاقية المنطقة التجارية الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتي أقيمت أصلاً بهدف إنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي. ويمكننا أن نترجم ذلك بأن هذه الاتفاقية ستعطي إسرائيل مزيداً من القدرة على الاستمرار

في سياسة التوسع والضم، بدلاً من أن تكون المعونة الاقتصادية وسيلة ضغط عليها بغية إقناعها بالكف عن سياسة العدوان وحملها على الامتثال للارادة الدولية.

أخيراً، دعت الولايات المتحدة إسرائيل إلى المشاركة معها في أبحاث ما يسمى بـ "حرب الكواكب". وتتجلى خطورة هذا التطور بفتح المجال أمام إسرائيل للاطلاع على أسرار أرقى وأعقد ما وصلته التكولوجيا الأمريكية العسكرية في عصرنا.

وبالرغم من مساعينا المتواصلة من أجل بناء أفضل علاقات التعاون والتفاهم مع الولايات المتحدة على قاعدة المصالح والقيم المشتركة، نرى أن مثل هذا التوجه من قبل الإدارة الأمريكية من شأنه أن لا يساعد على تسهيل مسيرة الحوار الهادف إلى تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقتنا.

ويؤسفنا أن غاية ما تصر عليه الإدارة الأمريكية حالياً في شأن النزاع العربي – الإسرائيلي هو مطالبة الجانب العربي بما يسمى بالمفاوضات المباشرة. ومن يعرف مدى تفاوت القوى ومدى تعنت إسرائيل يدرك أن طاولة المفاوضات، إنما هي طاولة إملاء الشروط الإسرائيلية.

ولكن المفاوضات للوصول إلى أية غاية، عندما تعالج الإدارة الأمريكية سائر القضايا الدولية التي تحتاج إلى مفاوضات، فإنا نراها تشترط تحديد الأهداف. فكيف ما هو ضروري في حالات كثيرة يصبح غير ضروري في خصوص قضية الشرق الأوسط وكيف في هذه القضية بالذات يصبح الشكل هو الجوهر؟ كما ورد في خطاب السيد شولتز أمس. ونحن نتساءل باستغراب وألم كيف يعتبر شولتز كفاح الفلسطينيين من أجل حقوقهم المشروعة وتأييد الدول العربية لهم عملاً من أجل الدمار والموت. وهل يصبح الكفاح من أجل الحقوق الثابتة ضرباً من "الإرهاب" بينما يعرف السيد شولتز أن سائر شعوب العالم كافحت – مثلما يكافح الشعب الفلسطيني – من أجل الحرية والاستقلال والعدالة، ومثلما كافح الشعب الأمريكي نفسه.

وأخشى ما نخشاه أن يكون النهج التوسعي الإسرائيلي منصباً أيضاً على جنوب لبنان حيث تحاول إسرائيل بطرق ملتوية تحقيق المآرب التي لم تستطع الوصول إليها عن طريق الحرب. نعني الاستيلاء على مياه الجنوب واقتطاع منطقة منه تسمى – الاستهلاك الخارجي – منطقة عازلة.

ويؤسفنا في هذا الصدد ما تلتزمه الإدارة الأمريكية هذه الأيام من صمت يشبه عدم الاكتراث إزاء ما يجري في جنوب لبنان من انتهاك للقوانين الدولية وممارسات عدوانية تهدف إلى إحباط المساعي الرامية إلى بناء الوفاق الوطني وتخليص لبنان من المأساة الدامية التي ارتطم بها منذ عشر سنوات.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد أثبتت التجارب أن ما تتوخاه الإدارة الأمريكية من مقاربة لحل النزاع العربي – الإسرائيلي لم يفلح في تحريك قطار السلام. فالمنطقة تشهد ذروة التأزيم والتصعيد. وإذا تفحصنا ملياً جذور المشاكل والنزاعات القائمة، نرى أنها تتفرع عن المشكلة الأم. وهذا يقودنا إلى أن نقول ونردد مرة أخرى بأنه ما لم تلق المشكلة الأساسية حلاً مستلهماً من روحية العدالة يضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق أرضه، لا يمكن أن نتوقع إمكانية خروج المنطقة من دوامة الصراع المستمر.

أيتها السيدات، أيها السادة،

عندما نتكلم عن المستوطنات والاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة، تتجه أفكارنا أول ما تتجه، إلى الريف الفلسطيني العربي. ان أول ضحية للاستعمار الصهيوني في الأراضي المحتلة كانت القدس.

إسرائيل يحلو لها التحدث عن توحيد القدس. ولكن:
القدس لم تتوحد،
القدس احتلت احتلالاً،
القدس الشرقية ضمت إلى القدس الغربية بالقوة العسكرية.

الاستعمار الصهيوني دخل الضفة الغربية من بوابة القدس، وكان أول عمل قام به في جوان ١٩٦٧ هو هدم أوقاف سيدي بومدين في المدينة القديمة. وهي التي استضافت الآلاف من الحجاج والمجاورين والمتصوفة الوافدين من المغرب الذي انتمى إليه.

القدس ظلت أربعة عشر قرناً رمزاً لتعايش الديانات الثلاث ومعتنقيها،

ولكن لا تعايش اليوم في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

ألا ترون معي أن القدس هي المجال الأصلح لترجمة مبدأ التعايش إلى واقع بين جميع دول المنطقة بما في ذلك الدولة الفلسطينية التي يقتضى المنطق وبعد النظر أن تكون القدس عاصمتها؟

السلام يبدأ من القدس، وإليها يفضى،

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن موقف الدول العربية بما فيها الطرف الفلسطيني من السلام واضح كل الوضوح. وقد عبرت عنه بإجماع تاريخي فريد في مؤتمر قمة فاس. المنعقد في سبتمبر ١٩٨٢.

فقد وافقت مقررات قمة فاس على "ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الطوائف، في الأماكن المقدسة". كما وافقت على أن تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة، في فترة

انتقالية قصيرة لإشراف الأمم المتحدة. ووافقت أيضاً على أن يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام لجميع دول المنطقة.

كما وافقت على أن يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

بالمقابل، طالبت الدول العربية بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ – بما فيها القدس – وبإزالة جميع المظاهر التي نجمت عن الاحتلال العسكري.

وأكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتعويض من لا يرغب في العودة.

كما أكدت على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة عاصمتها القدس.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد قيل عن مقررات فاس أنها تحتاج إلى زيادة الشرح والتوضيح.

طبعاً! وهل منا من سمع بوثيقة سياسية أو ديبلوماسية تعالج قضية لها ما للقضية الفلسطينية من دقة، وتكون في غنى عن الشرح؟

إن المهم ليس فقط ما تتضمنه الوثيقة، بل أيضاً فحوى الوثيقة جملة، من حيث إظهارها لنوايا الطرف الصادرة عنه، بالمقارنة مع مواقف الأطراف الأخرى، وحتى بالنسبة إلى المواقف السالفة للطرف ذاته.

على أساس هذه المقاييس يصعب على المراقب المنصف أن ينكر أن مقررات قمة فاس تشكل خطوة عربية جماعية جريئة وبناءه، من أجل تسوية سلمية شاملة، ودائمة، ومضمونة، وان هذه المقررات التاريخية تستحق من الولايات المتحدة بنوع خاص، تجاوباً على مستوى فحواها ومدلولها. وهي الدولة العظمى التي تربطها بالدول العربية علاقات صداقة وتعاون متميزة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أود أن أختم كلمتي بتأكيد ثلاث حقائق جوهرية في نظر دول الجامعة:

– الحقيقة الأولى هي أن خطة فاس التي كنا بصدد الحديث عنها تمثل إحدى الثوابت التي لم يتطرق إليها الشك، ولم يمسها نزاع بين الدول الأعضاء، رغم أنه كثيراً ما يعرض أن تختلف وجهات نظرها في أمور أخرى هي في منزلة ثانية من حيث الأهمية. ونتمنى أن يحترس أصدقاؤنا في العالم الغربي بالذات من الاغراق في التشكيك في قدرة الدول العربية على جمع كلمتها، فلا يغتروا بدعايات

مضللة تهدف إلى إظهار دولنا على درجة من التمزق تقضي بالعجز الكامل والنهائي عن أي عمل جماعي.

– والحقيقة الثانية التي يجدر أن نذكر بها أصدقاءنا في أمريكا هي أن المنطقة العربية ذات أهمية كبرى، كما هو معلوم لديهم، وأنه من الغريب أن تتصرف تجاهها دولة عظمى مثل الولايات المتحدة وتضيق من مجال صداقاتها إلى حد اعتبار إسرائيل وكأنها الصديق الوحيد لها في منطقة تمتد من غرب شمال أفريقيا إلى ما بين النهرين، وتطل على أربعة بحار لها قيمة استثنائية بالنسبة إلى الأمن والسلام الدوليين.

– أما الأمر الثالث الذي أود أن أنبه إليه بكامل الوضوح والموضوعية فهو إن الفترة الحالية تجمعت فيها عوامل إيجابية ميسرة للحل السلمي الدائم، وانه من أكبر الأخطار على المنطقة أن لا تغتنم هذه الفرصة لتحقيق تسوية سلمية شاملة اعتماداً لا على ميزان القوى، بل على حقوق الشعوب ومصالحها الثابتة عاجلاً وآجلاً وحقوق الشعوب ومصالحها مرتبطة بتوطيد السلام الدائم الذي لا يكون كذلك إلا عندما يستند إلى طمأنينة القلوب واقتناع العقول.

واسمحوا لي بأن أشير هنا إلى قناعة سائدة، لا فحسب في البلاد العربية، بل كذلك في أكثر دول العالم، ومنها تلك التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات خاصة. وهذه القناعة هي أنه في مقدور الدولة العظمى التي نحن اليوم في رحابها أن تستعمل ما لها من وسائل تأثير وإقناع لتدخل التسوية السلمية الدائمة حيز الواقع في أقرب الآجال.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أردت من موقع مسؤوليتي أن أعبر عن الموقف العربي الموحد تجاه المشكلة التي تناقشونها في هذه الندوة.

وإننا على ثقة بأن أبحاثكم ومداولاتكم في هذه الندوة العلمية سوف توضح خطورة مشكلة المستوطنات وتساعد على رفع مستوى التعامل معها وتعميق الفهم بأبعادها وحقائقها.

إن الأبحاث المقدمة في هذه الندوة تعكس ما تتميز به الروح العلمية من موضوعية وحرص على الارتفاع إلى مستوى المسؤولية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يسرني أن أعلن، باسم جامعة الدول العربية، افتتاح الندوة العلمية الدولية للمستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/